مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (02)، العـــدد(03)
نوفمبر2020، ص(33-46)

فيروس كورونا و بوادر ظهور نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب

Coronavirus and the signs of the emergence of a new multipolar global order

سعيد سايل (*)

تاريخ الاستلام: 19 / 11 / 2020 تاريخ القبول: 19 / 11 / 2020 تاريخ النشر:26 / 11 / 2020

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لإبراز ما إذا كان لجائحة فيروس كورونا الذي اجتاح العالم منذ ظهوره لأول مرّة بالصين في شهر ديسمبر 2019، دور أو تأثير في حدوث تغيرات على مستوى ميزان القوى العالمي، بانتقال العالم والعلاقات بين دوله وفواعله المختلفة من ميزان قوى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، نحو ميزان قوى عالمي جديد متعدد الأقطاب يكون أكثر إنسانية وأكثر تحقيقا للتعاون والتضامن الدولي بالخصوص في أوقات الأزمات والكوارث الكبرى التي يشهدها العالم.

الكلمات المفتاحية: كورونا، نظام دولي، ميزان القوى، الصين، الولايات المتحدة.

Abstract:

This study seeks to highlight whether the Coronavirus pandemic that has swept the world since its first appearance in China in December 2019 has a role or effect in the occurrence of changes in the level of the global balance of power, with the movement of the world and the relations between its countries and its various actors from the unipolar balance of power led by the United States of America, towards a new multi-polar global balance of power that is more humane and more achieves international cooperation and solidarity, especially in times of major crises and disasters that the world is witnessing.

key words: Corona, international system, the balance of power, China, the United States.

(*) باحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، sailsaid30@yahoo.fr

مقدّمة:

مع نهاية عام 2019، شهدت الصين في محافظة "ووهان"، شهدت ظهور فيروس كورونا بالانطلاق من سوق "ووهان"،هذا الفيروس الذي سرعان ما عرف انتشارا عالميا واسعا جعل منه جائحة، لم يستثني أية دولة أو منطقة ، ما جعل العالم يكتشف خطرا جديدا على أمنه وصحة سكانه لا يقل خطورة عن التهديدات الأمنية الأخرى (الإرهاب، الحروب، وغيرها) و التي ظلت دول العالم دون استثناء وخاصة منها القوى الكبرى تحضر لمواجهتها الجيوش والعتاد والميزانيات الضخمة والخطط الجبارة، ليأتيها الخطر هذه المرة من مصدر غير الذي ألفته و انتظرته.

فعلى الرغم من كون هذا الخطر مجرد فيروس غير مرئي بالعين المجردة، إلا أن ما أحدثه على المستويات الوطنية والدولية من انعكاسات وآثار صحية وسياسية واقتصادية وتجارية واجتماعية وإنسانية مدمرة أثرت على صيرورة النظام الدولي وعلى تفاعلات العلاقات الدولية، بالشكل الذي جعل الكثيرين ينذرون بقرب بروز نظام دولي جديد.

خاصة وأن النظام الدولي الراهن وحسب الكثيرين قد أثبت أنه غير مصمم لكي يحقق المواجهة المشتركة والجماعية لمختلف الأخطار والتهديدات غير التقليدية مثل الأمراض والفيروسات.

وعليه، و بناءا على ما سبق نتساءل جدلا في ما إذا كانت جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم ستساهم في حدوث تغيّرات جوهرية في النظام الدولي ويبرز عنها بالتالي ميزان قوى عالمي جديد بحيث أنّ عالم ما بعد كورونا لن يكون نفسه عالم ما قبلها ؟.

و لتوضيح هذه الإشكالية، قسمناها للأسئلة الفرعية الموالية:

أ- ما هي أبرز التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية لجائحة كورونا ؟.

ب- هل تعاونت دول العالم ونسّقت عملية مواجهة جائحة كورونا أم كانت الاستجابات أحادية ؟.

ج- ما هي أبرز المعالم الدالة على قرب بروز نظام دولي جديد مدفوع بالانعكاسات المختلفة لجائحة كورونا على العلاقات الدولية ؟.

و للإجابة على هذه الإشكالية و مجموعة الأسئلة الفرعية المرافقة لها، نفترض جدلا ما يلي:

أ- تعتبر الأزمة السياسية بين الصين والولايات المتحدة من أبرز التداعيات التي انجرت عن جائحة كورونا.

ب- لقد كانت تحركات وخطط البلدان لمواجهة جائحة كورونا أحادية ولم يتحقق التعاون الدولي في مواجهة هذه الأزمة.

ج- إن جائحة كورونا أدت لصعود مكانة بعض الدول وأهميتها على المستوى العالمي مثل الصين ، مما قد يجعلها أحد الفواعل الأساسية للنظام الدولي الجديد لفترة ما بعد جائحة كورونا.

المبحث الاول: جائحة كورونا التي اجتاحت العالم

في الحادي عشر من مارس 2020، صنفت منظمة الصحة العالمية، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة "فيروس كورونا" وباءا عالمياً، بعد أن تجاوزت حدوده جمهورية الصين الشعبية التي ظهر فيها في ديسمبر 2019، وانتشر في

عشرات الدول، ونال من مئات الآلاف بين مصابين ومتوفين، ودفع بمختلف الدول والمنظمات الدولية إلى الإعلان عن العديد من السياسات الاحترازية والوقائية في إطار مواجهته والعمل على الحد من انتشاره[1].

لقد شهد القرن العشرين انتشار العديد من الأوبئة على فترات بعضها متباعد والآخر متقارب، ومن أخطر هذه الأوبئة، وفق معيار الانتشار وعدد الوفيات[2]:

- وباء الإنفلونزا الإسبانية: كانت بدايته في خريف عام 1918، من الولايات المتحدة، ومنها إلى أوروبا ومختلف دول العالم، وتجاوز عدد الضحايا أكثر من 50 مليون شخص في أقل من عامين، أي ثلاثة أضعاف الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى التي حصدت أرواح 16 مليون شخص بين 1914 و1918.

- وباء الإنفلونزا الآسيوية: ظهرت موجته الأولى في الصين 1957، وانتقل إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة ومختلف دول العالم، وبلغ عدد الضحايا 4 ملايين حالة وفاة عام 1958.

- وباء إنفلونزا هونغ كونغ: بدأ في الصين في يوليو/تموز 1968، واستمر حتى أوائل عام 1970، وخلال أسبوعين فقط من ظهوره تم الإبلاغ عن 5 ملايين حالة إصابة في جنوب وجنوب شرق آسيا (الصين، الهند، الفلبين) واستراليا، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، والعديد من دول أوربا وأفريقيا، وتسبب في وفاة نحو مليوني شخص.

- فيروس الإيدز: ظهر في يونيو/حزيران 1981، في الولايات المتحدة، وفي عام 1983 تفشى في أفريقيا، وصنفه برنامج الأمم المتحدة المعني بنقص المناعة البشرية بأنه الوباء الأكثر فتكًا في العصر الحديث، حيث أصاب نحو 78 مليونًا، وأسفر عن وفاة ما يقرب من 39 مليون شخص حول العالم.

- فيروس السارس: ظهر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 جنوب الصين، ثم انتقل إلى فيتنام وسنغافورة وتايوان وغيرها من الدول الآسيوية، وحتى يوليو/ تموز 2003، كان الفيروس قد أصاب نحو 10 آلاف شخص وتسبب في وفاة نحو 1000 شخص حول العالم.

- فيروس الإيبولا: ظهر في الكونغو الديمقراطية عام 1976، على مقربة من نهر إيبولا، ومنه أخذ الاسم، وفي ديسمبر/كانون أول 2013، ظهر هذا الوباء مجددًا في غينيا وانتشر إلى ليبيريا وسيراليون، ومنها إلى نيجيريا والسنغال، وتسبب في وفاة نحو 6 آلاف شخص. ثم ظهر عام 2018 في الكونغو الديمقراطية، وأودى بحياة 2200 شخصاً.

لقد كانت بداية فيروس كورونا من الصين في نهاية ديسمبر 2019، ومنها انتشر إلى معظم دول العالم، حتى تم تصنيفه من جانب منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020، وباءً عالمياً[3].

---

[1] عصام عبد الشافي، "وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات"، المركز المصري للدراسات،2020/07/08، https://eipss-eg.org، (2020/09/09).

2 Emma-Louise Anderson, «African Health Diplomacy : Obscuring Power and Leveraging Dependency through Shadow Diplomacy», ***International Relations***, Vol. 32, No. 2, 2018, pp. 194-200

وتفاوتت الدول في التداعيات التي ترتبت على انتشار الوباء، كما تفاوتت في سياسات المواجهة، بداية من الدعوات للنظافة العامة، وتبني عدد من الإجراءات الاحترازية للوقاية، وصولاً لفرض سياسات العزل والحجر، وحظر التجول الكامل في بعض الأقاليم، بل في دول كاملة، وتوقفت رحلات الطيران بالكامل بين معظم دول العالم، وأعلنت العديد من الدول عن ميزانيات ضخمة لمواجهة تداعيات الوباء، حيث أعلنت الصين عن ضخ 175 مليار دولار، وأعلنت الولايات عما قيمته تريليون دولار منها صرف شيكات مباشرة للمواطنين بقيمة 250 مليار دولار، والاتحاد الأوربي الذي أعلن عن 750 مليار يورو، وبريطانيا 30 مليار إسترليني، وإيطاليا 25 مليار يورو، وفرنسا 4 مليار يورو، وإسبانيا 3.8 مليار يورو. وأعلنت ألمانيا عن وضع ميزانية تكميلية بقيمة 150 مليار يورو، في إطار حزمة تمويل أكبر لمواجهة الفيروس ، وعربياً أعلنت الكويت عن ضخ 33 مليار دولار، والجزائر 31 ملياراً، والإمارات 27 ملياراً ، وقطر 25 ملياراً، والسعودية 32 ملياراً ، ومصر نحو 6.5 ملياراً. كما أعلن صندوق البنك الدولي عن تخصيص مساعدات طارئة بقيمة 15 مليار دولار لمواجهة الفيروس .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الإدارة الأميركية برئاسة ترامب أعلنت في 18 مارس 2020 عن تفعيل قانون الدفاع الوطني، أو ما يعرف بقانون الحرب الصادر عام 1950، والذي يقوم على استخدام كافة الموارد الحكومية بما فيها موارد الجيش الأميركي لمواجهة تداعيات كورونا، والتوسع في إنتاج الأقنعة والعتاد الواقي، ودعم تجارب إنتاج اللقاحات الطبية اللازمة للمواجهة.

المبحث الثاني: التداعيات المختلفة لجائحة كورونا:

وسنتعرض في هذا المبحث لثلاث مطالب أساسية نعالج فيها اهم التداعيات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على العالم في مختلف المجالات وهكذا سنتناول في المطلب الأول التداعيات السياسية والقانونية، المطلب الثاني سنتعرض فيه للتداعيات الاقتصادية والتجارية اما المطلب الثالث فسنخصصه للتداعيات الاجتماعية والإنسانية.

المطلب الأول: التداعيات السياسية والقانونية:

حيث أن التدابير المتخذة لاحتواء وباء كورونا قد شملت تقليصًا للحقوق الدستورية الأساسية لعامة الناس، بمعنى أن الاعتبارات المعمول بها عند مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، تشكل في أحيان كثيرة عائقا أمام اتخاذ الإجراءات الاحترازية في الوقت المناسب والحكومات الديمقراطية ملزمة بالعمل ضمن حدود القانون، كما هو الحال عند الإعلان الرسمي لحالات الطوارئ، والسعي إلى توعية العامة بمجمل إجراءاتهم، وبما أن التدابير المطبقة ستؤثر على نتائج الانتخابات، فمن المحتم أن تكون مدفوعة على الأقل جزئياً باعتبارات سياسية لاسيما طبية، وفي الوقت نفسه، أظهرت إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي انقسامات بين الأعراق والطبقات بشكل واضح للعيان. ففي أماكن مثل نيويورك،

[3] عصام عبد الشافي ،المرجع نفسه_، ص 01.

أصبحت الشوارع تعُج ا بالأشخاص الملونين، حيث يقوم العمال ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون تحمل كلفة البقاء في المنزل بتوصيل طلبات البقالة للمواطنين الأثرياء الذين يمكنهم البقاء بالمنزل دون الحاجة للخروج[4].

يضاف لكل هذا خروج المواطنين في أوروبا وفي عدة بلدان أخرى للمظاهرات ضد بعض الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا مثل إجبارية ارتداء الكمامات، والتباعد الاجتماعي ومنع تجمع أكثر من 10 أشخاص في مكان واحد وغيرها، حيث اعتبروها إجراءات تعسفية متعارضة مع دساتير هذه الدول التي تنص على وجوب احترام الحريات الأساسية والسياسية للمواطنين ومن أبرزها حرية التنقل والتجمع.

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية:

لقد أصبح التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا سواءا على المستوى العالمي و الوطني أصبح واضحا بالفعل في البلدان الأشد تأثرا بتفشي هذا المرض فعلى سبيل المثال أشار التقرير الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لعام 2020، لكون أنّ الصين قد عرفت ، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير بحيث أن هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه المستوى الذي كان عليه في بداية الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فيما يبدو أن تراجع الخدمات كان أكبر هذه المرة وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي[5].

[4] كاواشيما شين، "انعكاسات فيروس كورونا على النظام العالمي والطريقة الصينية في السيطرة على الوضع"، وكالة الانباء اليابانية، https://www.nippon.com/ar/in-depth/d00553،2020/06/26 ، (2020/09/10).

[5] غيتا غوبيناث، "الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي2020/03/09 https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the--fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies،(2020/09/12).

الشكل رقم 1: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الصين

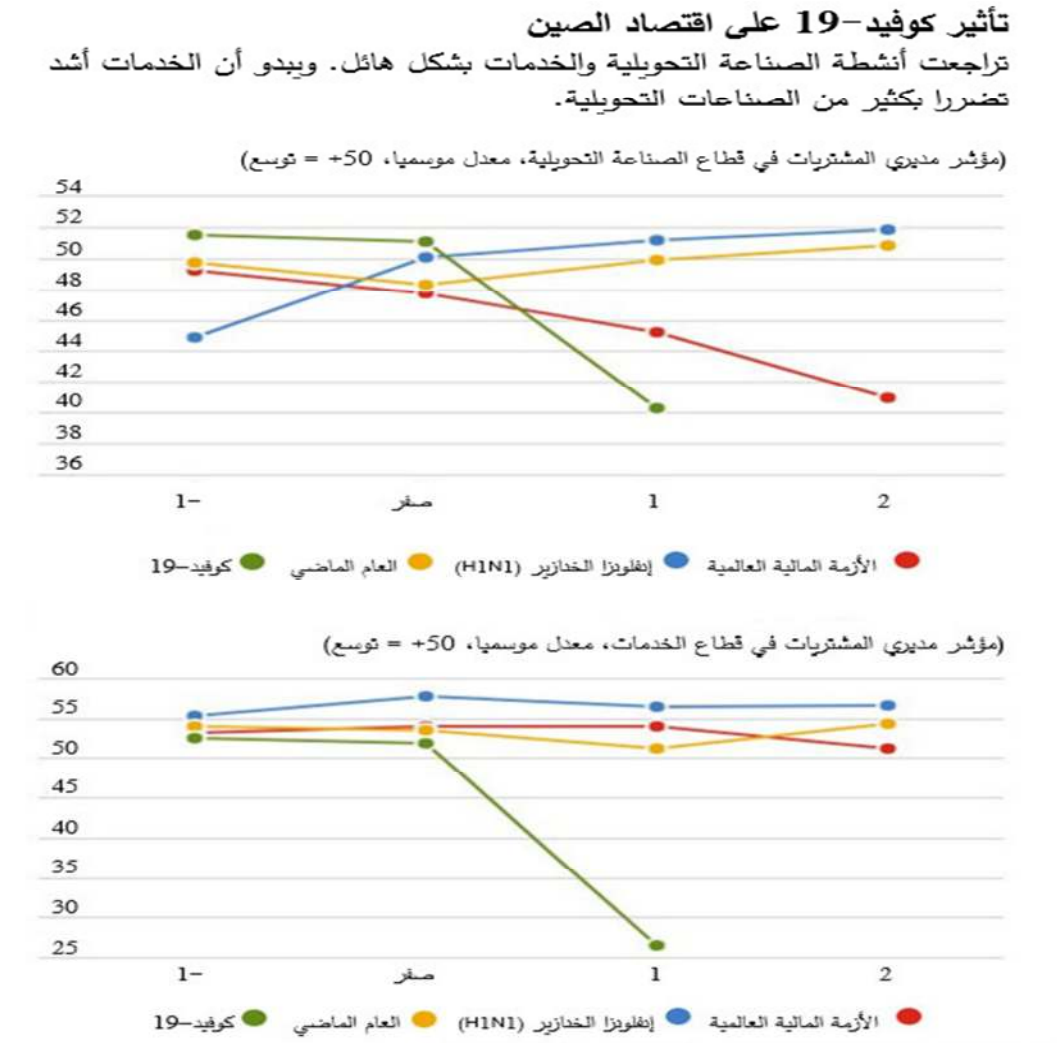

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه، و t = صفر تعبر عن شهر التأثير الأولي. وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس كورونا 2019 (يناير 2020)، وH1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (إبريل 2009)، والأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008)، والسنة الماضية = يناير 2019.

*المصدر: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies، ص01.

وقد شهد كذلك العرض والطلب في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة شهد انخفاضا كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حدة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض. وليس لهذا الانخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات 11 سبتمبر[6].

الشكل رقم2 : تداعيات فيروس كورونا على معدلات تأجير السفن الصينية.

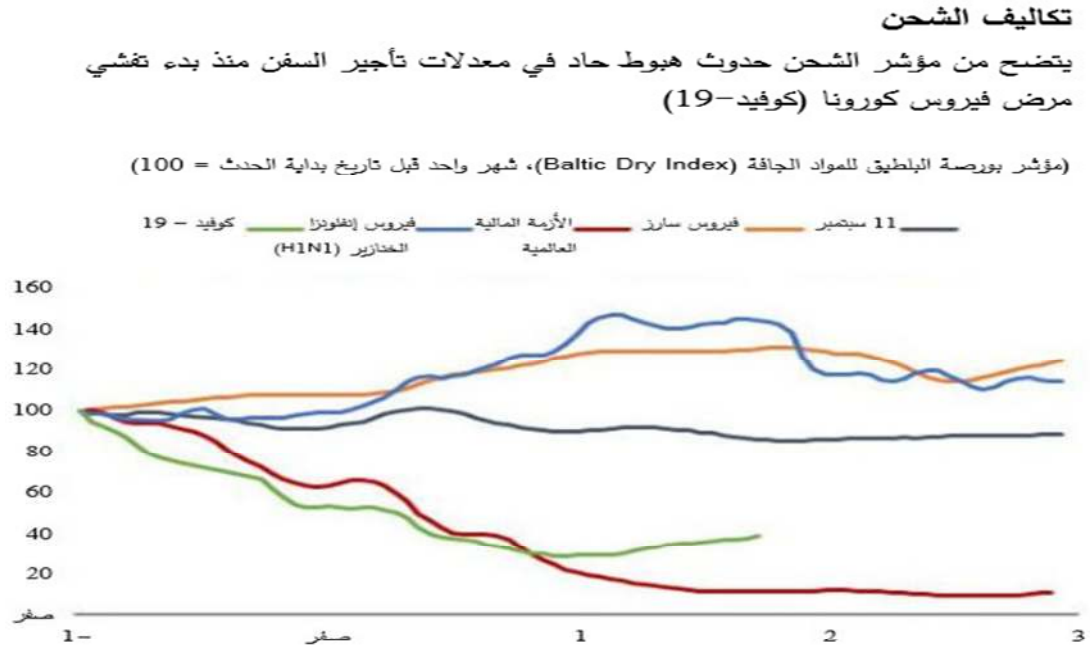

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه و t = صفر تعبر عن شهر التأثير الأولي. وتتوافر البيانات الأساسية على أساس تواتر يومي. وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس كورونا 2019 (11 يناير 2020)، و H1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (15 إبريل 2009)، والأزمة المالية العالمية (15 سبتمبر 2008)، وفيروس سارز = متلازمة الضائقة التنفسية الحادة الشديدة (16 نوفمبر 2002) و11 سبتمبر = (11 سبتمبر 2001).

*المصدر: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies ، 09/03/2020/، ص03.

[6] المرجع نفسه ، ص 03.

ويضاف لكل هذا، أنّ انتشار وباء فيروس كورونا قد تسبب بصدمات في العرض والطلب العالميين، فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج الاقتصادي العالمي، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب، أمّا في جانب العرض، فقد حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. و إضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض لم تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال فإن الصين تعدّ أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات، حيث أدى الاضطراب الذي شهدته بفعل جائحة كورونا أدى إلى انتقال تداعياته إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج أسهمت هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها قد شكلت صدمة سلبية أصابت الإنتاجية وحدت من النشاط الاقتصادي[7].

و على جانب الطلب، فقد تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال عدوى فيروس كورونا، وتصاعد أجواء عدم اليقين، ناهيك إلى أنّ بعض الشركات قد أقدمت على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها خصوصا في بعض القطاعات كالسياحة والخدمات بفعل تراجع نشاطها وانهيار قيمتها في كبريات أسواق الأسهم مثل ما حدث لشركات الطيران المختلفة التي شهدت أسهمها تراجعا حادا ا طيلة النصف الأول من عام 2020 ، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها كان أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية[8] ،وهذا ما يمكن قراءته من خلال الرسم البياني الموالي والذي تظهر فيه النسب المئوية لتراجع أسعار أسهم شركات الطيران الأمريكية في أسواق الأسهم جراء أزمة كورونا (كوفيد19)، بالمقارنة مع نسب تراجعها نتيجة أزمات و أحداث مشابهة في الماضي إذ يظهر هذا الرسم البياني أن أسهم شركات الطيران الأمريكية قد تراجعت بعد انتشار فيروس كورونا بنحو يقارب 30 بالمائة.

[7] المرجع نفسه، ص 04-05.
[8] المرجع نفسه، ص 06.

الشكل رقم 3:تداعيات فيروس كورونا على حركة الأسهم الامريكية.

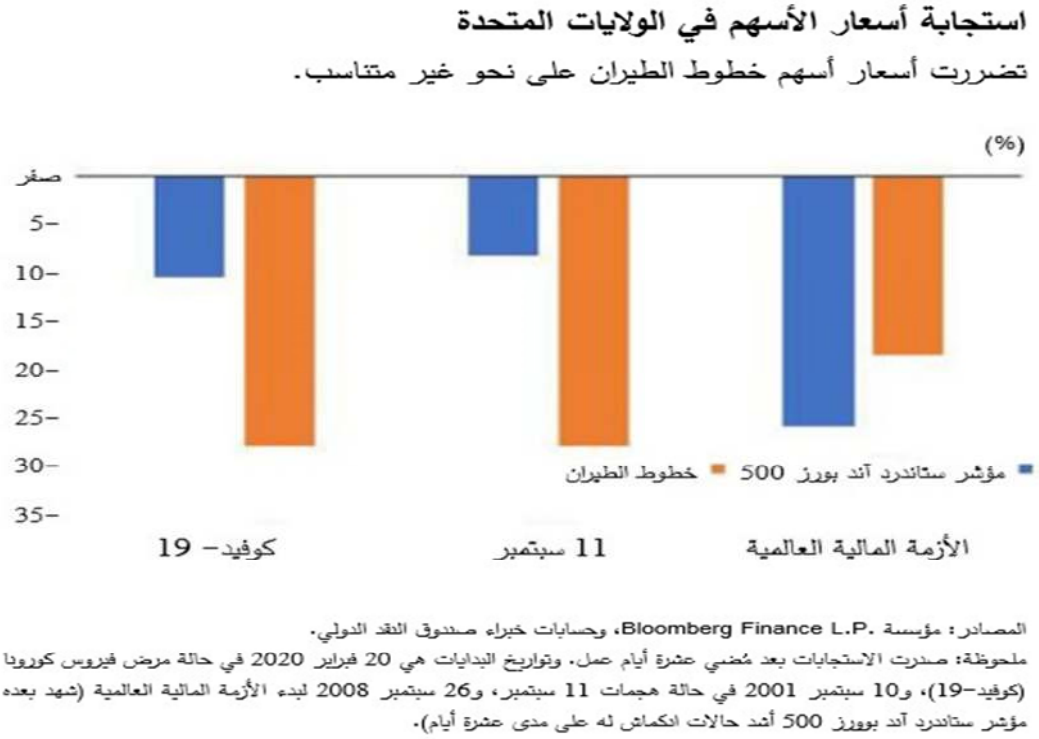

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: صدرت الاستجابات بعد مُضي عشرة أيام عمل. وتواريخ البدايات هي 20 فبراير 2020 في حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، و10 سبتمبر 2001 في حالة هجمات 11 سبتمبر، و26 سبتمبر 2008 لبدء الأزمة المالية العالمية (شهد بعده مؤشر ستاندرد آند بورز 500 أشد حالات انكماش له على مدى عشرة أيام).

*المصدر: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies، 09/03/2020، ص06.

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية:

بسبب التداعيات والانعكاسات الاقتصادية والتجارية والمالية لجائحة كورونا على دول العالم وبالخصوص منها على البلدان ذات الاقتصاديات الهشة والضعيفة شهدت العديد من بلدان العالم منذ تفشي هذه الجائحة شهدت ارتفاعا حادا في أعداد البطالة والعاطلين عن العمل بسبب غلق المصانع وإيقاف النشاطات الخدماتية وغيرها ، وهو الأمر الذي تسبب بدوره في تعاظم نسب الفقر والحاجة لدى سكان دول العالم وبالخصوص منها الفقيرة دون نسيان مناطق النزاعات والصراعات في العالم التي وبسبب جائحة كورونا و تراجع جهود دول العالم و المنظمات الدولية في إيصال المساعدات الإنسانية لسكان هذه المناطق عرفت تفاقم المجاعات هناك وسوء التغذية وغيرها من الآفات الاجتماعية الأخرى ، وهذا ما تم ملاحظته جليا في بلدان مثل اليمن ، سوريا ، ميانمار، أفغانستان وغيرها.

المبحث الثاني: الجهود الدولية في مواجهة جائحة كورونا:

إذا كانت العولمة قد نجحت في تعميم الأخطار والتهديدات الوطنية (فيروس كورونا مثلا الذي ظهر في الصين ولكن انتشر لبقية بلدان العالم) وجعلها أخطارا دولية وعالمية، فإن العولمة في نفس الوقت قد فشلت في تحقيق التعاون الدولي المشترك في مواجهة هذا الخطر، بدليل أنّ جميع السياسات والخطط التي تمّ تبنيها لمواجهة جائحة كورونا كان معظمها سياسات وخطط وطنية أحادية الجانب.

إذ أنّ كل الدول التي كانت حكوماتها تتغنى بالأمس بالتعاون الدولي وإنشاء التجمعات والتكتلات الإقليمية والعالمية ،سارعت بعد تفشي هذه الجائحة لتبني سياسات وخطط وطنية أحادية الجانب لمواجهة هذا الخطر، مما أظهر فشلا ذريعا لمعظم تلك التكتلات والتجمعات الإقليمية والعالمية والتي ظل البعض منها ولوقت جد قريب تظهر على أنها تجمعات وتكتلات قوية ، فعالة و ناجحة ، وأبرز مثال على ذلك ، الاتحاد الأوروبي الذي لم تستطع مؤسساته مواجهة جائحة كورونا ولا تبني خطة أوروبية مشتركة لمواجهتها ، بل بقي هذا الاتحاد عاجزا أمام تفاقم الأوضاع الصحية والإنسانية في بعض الدول الأعضاء فيه، فإيطاليا مثلا والتي تعد من بين أكبر البلدان تضررا من جائحة كورونا في العالم قد اضطرت لقبول الدعم الإنساني المقدم لها من روسيا الفدرالية التي نقلت وعن طريق الطائرات العسكرية مئات الشاحنات و القاطرات العسكرية المحملة بالأدوية والأطباء والكمامات وغيرها، ما جعل رئيس الوزراء الايطالي يشكر الحكومة الروسية على الدعم و يهجم في نفس الوقت على الاتحاد الأوروبي الذي قال عنه أنها مؤسسة فشلت كلية في الوقوف لجانب ايطاليا في هذا الظرف.

ولكن وفي نفس الوقت تذكرنا النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أيضًا بأنّ تحقيق تعاون دولي فعّال بشأن هذه المسألة قد لا يكون أمرًا سهلا، على الرغم من الحاجة الواضحة لذلك ، إذ يدرك الواقعيون أنّ التعاون يمكن أن يساعد الدول ، ولكن عندما يكون من مصلحتها القيام بذلك. لكن الواقعيين يحذرون أيضًا من أنّ التعاون الدولي غالبًا ما يكون هشًّا، إمّا لأن الدول تخشى ألا يلتزم الآخرون بالتزاماتهم، أو تقلق من أنّ التعاون سيفيد الآخرين أكثر مما يفيدهم ، أو يرغبون في تجنب حمل أعباء غير متناسبة مع التكاليف[9].

[9] Stephen Walt, «The Realist's Guide to the Coronavirus outbreak», ***ForeignPolicy***,N° 09, March 2020,p03.

وهكذا فقد شهد العالم تراجعًا واضحًا في سياسات وجهود بلدانه نحو الانفتاح فعلى حد تعبير مؤيدي بريكست "Brexit" في المملكة المتحدة، فإنّهم يريدون استعادة السيطرة على مقدرات بلادهم الاقتصادية والمالية والعودة من جديد نحو تعزيز استقلال قرارات بلادهم وسيادتها[10].

و بالنسبة للواقعيين، فإنّ رد الفعل هذا ليس مفاجئًا، كما أكد الواقعي "كينيث والتز" (1924-2013) في نظريته التي جاءت في كتابه "نظرية السياسة الدولية"، بخصوص اتجاه الدول نحو العناية بمصالحها بصفتها أوّل الأوّلويات و أهمها، كما قدم الواقعي المسيحي "رينهول دنيبور" (1892-1971) تحذيرًا مماثلا في ثلاثينيات القرن العشرين، كتب فيه أنّ تطور التجارة الدولية وزيادة الاعتماد الاقتصادي بين الدول سيؤدي إلى زيادة الإشكاليات بين الدول بطريقة أسرع بكثير مما يمكن إيجاد طريقة لإصلاحها، لذا تحاول الدول (الوحدات الأساسية في السياسة الدولية) الحد من المخاطر ونقاط الضعف من خلال وضع قيود على تعاملاتها مع بعضها البعض[11].

وعلى عكس المتوقع إذن، يعتقد "ستيفان والت" في مقال له في مجلة السياسة الخارجية أنّ الوباء سيؤدي إلى تقوية الدولة، لكنه سيغذي سمة التنافسية بين الدول كذلك، وستتبنى الحكومات باختلاف أنظمتها إجراءات طارئة لإدارة الأزمة، وستماطل الكثير من الحكومات على التخلي عن هذه السلطات الجديدة عند انتهاء الأزمة معتقدا أنّ الطبيعة التنافسية ستظل سمة السياسة العالمية[12].

وعليه فإنّ الواقع أكد أنه وعند ظهور مخاطر جديدة، تنظر المجتمعات أولا إلى الحكومات الوطنية لحمايتها، كما حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، وهكذا فإنّ اليوم كذلك وبمناسبة هذه الجائحة (جائحة كورونا)، تتطلع الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الحكومات لتقديم معلومات موثوقة وإعداد استجاباتٍ فعالة[13].

المبحث الثالث: فيروس كورونا ومعالم بروز ميزان قوى عالمي جديد:

لقد استغلت الصين أزمة كورونا لإظهار استعدادها لقيادة العالم بصفتها الدولة الأولى التّي عانت من الفيروس وتعافت منه، هذه القُدرة على التعافي منحتها فرصة كبيرة للتأثير على سلوك الدول الأخرى بفضل طريقتها الجيّدة في مُعالجة الأزمات وبفضل مخزونها الكبير من المعدات الطبية، وعليه كثّفت الحكومة الصينية لفتات التضامن الطبي تجاه أوروبا، التّي أصبحت مركزاً لوباء كورونا بعد مدينة "ووهان" في مقاطعة "هوبي" الصينية، ويقع هذا السلوك الصيني في قلب عملية علاقات عامّة واسعة النطاق، قام بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" والحزب الشيوعي، لتحويل الانتقادات ضدّ مسؤوليتهم في انتشار وباء مُميت ، إلى رسائل شكر وامتنان.

---

[10] جمانة مناصرة، فيروس كورونا: "هل يؤدي انتشار الوباء إلى إحداث تغيير في بنية النظام الدولي؟ قراءة في اتجاهات مدارس العلاقات الدولية"، ***دراسات سياسية***، عدد 86،جوان 2020،ص 32-33.

[11] المرجع نفسه، ص 33.

[12] Stephen Walt, op.cit, p05.

[13] Idem.

واستغلّت الصين الانقسام العالمي وتضارب المصالح الدولية لطرح اسمها كبديل مُنقذ، وللمسك بزمام المبادرة من جديد بعد رفض دول الاتحاد الأوروبي مدّ يد العون لبعضها البعض وتخفيف الضغط عن الدول المنكوبة ، إضافة إلى ذلك حظرت كل من روسيا وتركيا تصدير الأقنعة الطبية وأجهزة التنفس وكذلك فعلت ألمانيا بالرغم من أنّها عُضو بارز في الاتحاد الأوروبي التّي تقضي قوانينه بفتح الأسواق الأوروبية والتجارة الحرّة، كما قامت فرنسا بالاستيلاء على جميع الأقنعة المُتاحة[14].

أمام انقسام وعجز دول الاتحاد الأوروبي في حربها ضدّ فيروس كورونا وتصاعد الشعبوية تأييدا لسياسة الانكفاء على الداخل، تدخّلت الصين بإرسال مليون قناع طبّي إلى فرنسا وبلجيكا وإسبانيا، كما أوفدت أطنانا من المعدات الطبية وفرقا من خُبرائها لنقل تجربتها في مُجابهة الفيروس إلى عدّة دول من بينها إيطاليا ، ففي أوائل مارس 2020، دعت إيطاليا دول الاتحاد الأوروبي إلى مُساعدتها في توفير مُعدّات طبية، ولم تستجب أي دولة للطلب الأوروبي، لكنّ الصين فعلت ذلك، وعرضت بيع أجهزة التنفس والأقنعة الطبية والملابس الواقية والقطن، وذلك في إطار سعي بكين إلى تصوير نفسها على أنها رائدة الكفاح العالمي ضدّ فيروس كورونا، من أجل تعزيز نفوذها ، حدث كل هذا في غياب تام للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي في قضية مواجهة أزمة جائحة كورونا، بل نجد أن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" قد سحب عضوية بلاده من "منظمة الصحة العالمية" متهما إياها بالخضوع للصين.

وعليه، يشهد العالم اليوم جدلا واسعا حول حجم التغيّرات التّي ستصيب النظام العالمي على خلفية تفشي فيروس كورونا خُصوصا مع طول الأزمة وضعف الدول في مواجهتها، مع تراجع الدور الأمريكي مقابل تنامي الدور الصيني إضافة إلى الهند و روسيا وبعض الدول الأخرى[15].

هذه الديناميكية الصينية جعلت البعض يعتقد أنّ عالم ما بعد جائحة كورونا سيشهد تحولات جذرية وعميقة على مستوى النظام الدولي وميزان القوى العالمي ، والذي ستكون ميزته النزوح نحو تشكل عالم متعدد الأقطاب تكون فيه الدول الآسيوية أحد أقطابه الأساسية وعلى رأسها الصين ، كوريا ، الهند و غيرها، على حساب انحصار دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية كبرى رائدة في جميع المجالات تقود العالم دون منازع ، حيث يعتقد هؤلاء أنّ نظام الليبرالية المتوحشة سيعرف تراجع بسبب انكفاء متوقع لدور الولايات المتحدة الأمريكية عالميا ، خاصة أنّهم يدعمون رأيهم بالصعود الاقتصادي والتجاري الصيني في العالم بالشكل الذي جعلها تهدد فعليا مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية ، حيث يشير الباحث الأمريكي "أليسون غراهام" في كتابه "حتمية الحرب بين القوة الصاعدة

[14] كارن أبو الخير، "هل ينذر انتشار كورونا بتراجع روابط العولمة"، المركز العربي للبحوث والدراسات،2020/03/25، http://www.acrseg.org/41586، (2020/09/14).

[15] المرجع نفسه، ص 06.

والقوة المهيمنة"، أنّ نصيب الصين من الاقتصاد العالمي ازداد بسرعة من 02 بالمائة عام 1980 إلى 18 في بالمائة عام 2016، وهو في طريقه لكي يصل إلى 30 بالمائة من الاقتصاد العالمي في العام 2040[16].

وبالتالي فالنمو الاقتصادي السريع في طريقة ليحوّل الصين لقوة عظمى و منافس سياسي واقتصادي كبير للولايات المتحدة الأمريكية بناء على هذه المقاربة.

خـاتمة:

من خلال جميع ما سبق ، توصلنا لخلاصة مفادها أنّ دول العالم لم تتمكن من تحقيق المواجهة المشتركة والتعاون المشترك في مواجهة جائحة فيروس كورونا ، إذ أنّ كل دولة قد تحركت بمعزل عن الدول الأخرى، باستثناءات قليلة فقط مثل الصين التي مدت يد العون لبعض الدول المتضررة كثيرا من الجائحة والجزائر كذلك التي سارعت ومنذ الأشهر الأولى من انتشار الجائحة لمد يد العون لبعض الدول الصديقة و الشقيقة لها.

إنّ هذا القصور الذي شهدته عملية التعاون والتضامن الدولي في مواجهة جائحة كورونا ، يؤكد وصول النظام الدولي الراهن لحدود فعاليته القصوى وأنه نظام قائم أساسا على ليبرالية متوحشة لا تعطي لعلاقات التضامن بين الدول في أوقات الأزمات الكبرى والكوارث حقها و مكانتها المناسبة.

لقد استغلت الصين التي نجحت في تسيير وإدارة أزمة جائحة فيروس كورونا وتغلبت عليها داخليا في وقت وجيز، استغلت سياسة الانكفاء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة لصالح تقديم نفسها كقوة عالمية جديدة مستعدة لتكون أحد أقطاب ميزان قوى عالمي جديد متعدد الأقطاب يكون بديل لنظام الأحادية القطبية الذي قادت الولايات المتحدة الأمريكية به العالم لوحدها ودون منازع منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي.

قائمة المراجع:

1- مناصرة جمانة ، فيروس كورونا: "هل يؤدي انتشار الوباء إلى إحداث تغيير في بنية النظام الدولي؟ قراءة في اتجاهات مدارس العلاقات الدولية"، ***دراسات سياسية***، عدد 86،جوان 2020.

[16] **منصور أبو كريم**، "هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا؟"،مدونات الجزيرة،2020/07/24، https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/19/%D9%87%D9%84، (2020/09/14).

2- عبد الشافي عصام ، "وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات"، المركز المصري للدراسات،2020/07/08، https://eipss-eg.org، (2020/09/09).

3- شين كاواشيما ، "انعكاسات فيروس كورونا على النظام العالمي والطريقة الصينية في السيطرة على الوضع"، وكالة الانباء اليابانية، 2020/06/26، https://www.nippon.com/ar/in-depth/d00553 ، (2020/09/10).

4 - غيتا غوبيناث ، "الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي2020/03/09

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the--fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies،(2020/09/12).

5- أبـــو الخـــير كارن ، "هـــل ينـــذر انتشـــار كـــورونا بتراجـــع روابـــط العولمـــة"، المركـــز العـــربي للبحـــوث والدراسات،2020/03/25، http://www.acrseg.org/41586،(2020/09/14).

6- أبو كريم منصور ، "هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا ؟"،مدونات الجزيرة،2020/07/24، https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/19/%D9%87%D9%84، (2020/09/14).

- Anderson Emma-Louise, «African Health Diplomacy : Obscuring Power and Leveraging Dependency through Shadow Diplomacy», ***International Relations***, Vol. 32, No. 2, 2018.

- Stephen Walt, «The Realist's Guide to the Coronavirus outbreak», *Foreign Policy*, N° 09, March 2020.